العدد (4117) السنة الخامسة عشرة - الاثنين (22) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكدت أن 11 مليون ناخب حدّثوا سجلّاتهم بضمنهم 278 ألف مهجَّر

المفوضيّة: 400 ألف نازح سيشاركون في الانتخابات من أماكنهم

□ بغداد / محمد صباح

أفضت اللقاءات الحكومية مع مفوضية الانتخابات عن تشكيل لجنة وزارية ستكون مهمتها ضمان مشاركة ٤٠٠ ألف نازح في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقرر مجلس المفوضين وضع سجل خاص، بمعزل عن السجل العام، قيّد فيه كل بيانات النازحين لضمان سلامة مشاركتهم في انتخابات أيار المقبل.

ويتحدث مدير الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات رياض البدران لـ(المدى) عن مخاوفه من تأخر إقرار قانون انتخابات مجلس النواب قبل نهاية الشهر الجاري"، لافتاً إلى أنّ "ذلك سيؤثر على جدول العمليات الذي وضعته المفوضية لإجراء الانتخابات في موعدها المقترح من قبل الحكومة".

وتحتاج مفوضية الانتخابات لاستكمال آلية عملية الاقتراع إلى تشريع قانون الانتخابات قبل موعد الانتخابات بفترة لا تقل عن ستة أشهر لضمان إنجاز طبع أسماء المرشحين وشعارات الكيانات في أوراق الاقتراع وغيرها من القضايا اللوجستية الأخرى.

ويتحدث البدران قائلاً إنّ "المفوضية أجرت سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع الحكومة والبرلمان وكان آخرها مع لجنتي الهجرة والمهجرين والقانونية البرلمانيتين لبحث مصير مواعيد الانتخابات ومشاركة النازحين في الانتخابات".

وساهمت الخلافات بين القوى السنية والشيعية طوال الأيام الماضية في تعطيل إقرار قانوني الموازنة العامة والانتخابات، ما أثار أرباكاً في عمل مفوضية الانتخابات.

ويكشف المسؤول في مفوضية الانتخابات عن أنّ "اللقاءات الحكومية أنتجت تشكيل لجنة وزارية مكونة من وزراء التخطيط والعمل والتربية تعمل بالتعاون مع مجلس المفوضين على تهيئة الظروف لضمان مشاركة كل النازحين في الانتخابات المقبلة".

واتخذت مفوضية الانتخابات عدة تدابير "حازمة وعاجلة" لمشاركة كل النازحين في عملية الانتخابات من أجل طمأنة القوى السنية التي أبدت تخوفها من حرمان شريحة النازحين من الاقتراع".

ويؤكد البدران أن "مفوضية الانتخابات وضعت سجلا خاصا للنازحين قيدت فيه كل بياناتهم ومعلوماتهم بعدما فصلته عن سجل الناخبين العام، بما يضمن مشاركتهم في يوم الاقتراع"، منوها إلى أن "التعاون مع وزارات الهجرة والداخلية والدفاع أوصلنا إلى أعداد النازحين الذي يقدر بحوالي مليون وست مئة ألف نازح (٤٠٠) ألف منهم يحق له المشاركة في الانتخابات".

ويلفت مدير الإدارة الانتخابية في مفوضية الانتخابات إلى أن "عدد النازحين الذين حدثوا سجلاتهم بالبايومتري وصل إلى ٢٧٨ ألف نازح،منهم (١٨٠) ألفاً من محافظة نينوى"، مؤكداً أن "مراكز الاقتراع ستكون متوفرة في مكان تواجد النازحين، أما الذين ستتم عودتهم سيجدون محطات اقتراع خاصة بهم في مدنهم ومناطقهم على اعتبار انه تم فصل سجلاتهم".

وقرر مجلس الوزراء الشهر الماضي، تقديم موعد الانتخابات البرلمانية من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار، نزولاً عند مقترح مفوضية الانتخابات، إلاّ أن القوى السُنية تحفظت على إجراء الانتخابات في المواعيد التي اقترحتها الحكومة متذرعة بجملة من الأسباب في مقدمتها تأخر عودة العوائل النازحة إلى مدنهم.

ومازالت مفوضية الانتخابات توزع بطاقات الناخب الإلكترونية على ١١ مليون ناخب سجلوا وحدثوا بياناتهم بالبايومتري في حين أن عدد الناخبين الذين سيشاركون في الاقتراع المقبل يصل إلى ٢٤ مليون ناخب".

بدوره، أفاد عضو مجلس المفوضين معتمد الموسوي لـ(المدى) بأن "مفوضية الانتخابات وزعت لغاية مساء السبت الماضي ثلاثة ملايين وخمس مئة ألف بطاقة إلكترونية ومازال العمل جارياً لاستكمال كل الناخبين الذين حدّثوا سجلاتهم بالبايو متري".

ويضيف الموسوي أن "الناخبين الذين لم يحدّثوا سجلاتهم سيكون بمقدورهم المشاركة بالبطاقة التي شاركوا بها في الاقتراع السابق وستكون فعالة في الأجهزة الإلكترونية"، مستدركاً "لكن بعد انتهاء عملية الاقتراع ستعطل مباشرة".

وفي سياق آخر، بيّن الموسوي أن "التحالفات الانتخابية والأحزاب والكيانات لم تسلم مفوضية الانتخابات أية قائمة لمرشحيها لغاية الآن"، معللاً سبب ذلك بـ"تأخر إقرار قانون الانتخابات والخلافات الحاصلة على بعض فقراته في مجلس النواب".

وأشار عضو مجلس المفوضين الى أن "المفوضية خاطبت مجلس النواب ثلاث مرات وطالبته بالإسراع في تمرير قانوني الانتخابات والموازنة العامة"، محذّراً أنه "في حال تأخر إقرار قانون الانتخابات سيكون للمفوضية رأي في إجراء الانتخابات من عدمها".

موظفون يجرون عملية العد والفرز في احد المراكز الانتخابية.. ارشيف

وزير الخارجيّة التركي يدعو العبادي لزيارة أنقرة

بغداد / المدى

أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أمس الأحد، دعم بلاده لوحدة العراق واستقراره، فيما دعا رئيس الوزراء حيدر العبادي لزيارة تركيا.

وقال مكتب العبادي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنّ الاخير "استقبل في مكتبه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو والوفد الموافق له"، مؤكداً أن اللقاء "بحث تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية في مجالات النفط والنقل ومحاربة الإرهاب، إضافة إلى تطورات الأوضاع في المنطقة".

ونقل البيان عن أوغلو تأكيده "دعم تركيا لوحدة العراق واستقراره ومشاركة الشركات التركية في مشاريع إعمار العراق"، داعياً العبادي لـ"زيارة تركيا".

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قد وصل، صباح يوم أمس الأحد، إلى العاصمة بغداد في زيارة رسمية لبحث العلاقات بين البلدين.

استقبل وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفريّ، نظيره التركي. وقال الجعفري، في بيان تلقته (المدى)، إنّ "الطرفين بحثا العلاقات الثنائيَّة، وسُبُل الارتقاء بها إلى ما يُلبِّي طموح الشعبين الصديقين".

وأكّد الجعفريّ "حرص العراق على إقامة أفضل العلاقات بين بغداد وأنقرة، وبذل الجُهُود الدبلوماسيَّة لتجاوز التحدِّيات التي تواجه المنطقة".

الجبوري للكتل السياسيّة: القرار أنهى الجدل

المحكمة الاتحاديّة: لا يجوز تأجيل موعد الانتخابات

بغداد / المدى

أنهى قرار المحكمة الاتحادية بعدم جواز تأجيل موعد الانتخابات الجدل بين الكتل السياسية التي انقسمت ما بين مؤيد لإجرائها في شهر أيار المقبل وما بين مؤيد للتأجيل.

وتزامن قرار الاتحادية مع اجتماع عقده رئيس البرلمان سليم الجبوري مع الكتل السياسية لمناقشة توقيت إجراء الاقتراع العام.

وقال المتحدث الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا إياس الساموك في بيان تلقت (المدى)، نسخة منه، أمس، إن "المحكمة الاتحادية العليا أصدرت بالاتفاق قراراً تفسيرياً لأحكام المادة (٥٦/ ثانياً) من الدستور بناء على الطلب الوارد من مجلس النواب بتاريخ الـ٢١ من كانون الثاني الحالي"، مبيناً أن المحكمة "قضت فيه بوجوب التقيُّد بالمدة المحددة في المادة المذكورة لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد".

فيما تنص المادة ٥٦ من الدستور العراقي على: أولاً:. تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

فيما تنص الفقرة ثانياً/ ٥٦ على انه يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.

وأضاف الساموك، إن "المحكمة أكدت عدم جواز تغيير الموعد، وذلك حسب التفصيل الوارد في القرار التفسيري رقم ٨/ اتحادية/ ٢٠١٨ بتاريخ الـ٢١ من كانون الثاني الحالي".

وتزامن إصدار القرار مع اجتماع عقده رئيس مجلس النواب سليم الجبوري مع رؤساء الكتل السياسية. وقال الجبوري إن "قرار المحكمة الاتحادية أنهى الجدل بشأن تأجيل الانتخابات".

وقال مكتب الجبوري، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن الأخير "ترأس اجتماعاً ضم قادة الكتل السياسية لبحث المعوقات التي تعترض إقرار قانون الانتخابات".

وأكد الجبوري خلال الاجتماع على "ضرورة تهيئة جميع الظروف والمستلزمات لإجراء الانتخابات على وفق توقيتها الدستوري"، مبيناً أن "البرلمان أصبح ملزماً بحسم قانون الانتخابات والتوصل الى صيغة نهائية له خلال الجلسة المقبلة".

وطالب رئيس مجلس النواب "جميع الكتل السياسية بتحمل مسؤولياتهم والتوافق على إقرار القوانين المهمة ومنها قانونا الانتخابات والموازنة العامة" مشدداً "يجب العمل على تهيئة جميع الظروف والمستلزمات لإجراء الانتخابات وفقاً لتوقيتها الدستوري".

بالمقابل، دعا رئيس البرلمان الحكومة إلى "الالتزام بتعهداتها بشأن إعادة النازحين وتوفير الأجواء المناسبة لهم لضمان مشاركة الجميع في الانتخابات المقبلة".

وفي سياق متصل، أكد رئيس كتلة اتحاد القوى العراقية، النائب صلاح الجبوري، أن اتحاد القوى مع تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية. وقال الجبوري خلال اجتماع رؤساء الكتل النيابية، إننا "نحترم قرار المحكمة الاتحادية والدستور، لكنّ المحكمة الاتحادية استندت في قرارها إلى المواد القانونية ولم تراع التخوفات التي أطلقناها التي طالبنا من خلالها بتأجيل الانتخابات".

إلى ذلك، دعا عضو اللجنة القانونية البرلمانية النائب صادق اللبان، أمس الأحد، جميع الكتل السياسية إلى الالتزام بقرار المحكمة الاتحادية.

وقال اللبان، في بيان تلقته (المدى) إنه "بعد قرار المحكمة الاتحادية، يجب على الجميع الالتزام بالموعد الحكومي لإجراء الانتخابات، وهو ١٢ أيار المقبل، وهذا القرار أزال خطر الدخول في فراغ دستوري، في حال تمّ تأجيل الانتخابات".

وأوضح أن "مفوضية الانتخابات أعلنت خلال لقائها اللجنة القانونية البرلمانية في وقت سابق أن باستطاعتها الذهاب الى مناطق النازحين للإدلاء بأصواتهم، وهذا الامر لا خوف عليه، بحيث ستكون مشاركة النازحين أكبر من المناطق المستقرة في عموم البلاد،وبالتالي هذا الامر يزيل خوف بعض الكتل السياسية من مشاركة النازحين في الانتخابات".

الوفد الكردي التقى روحاني وشمخاني خلال زيارته

بارزاني من طهران: نسعى لحلّ الخلافات مع بغداد وفقاً للدستور

بغداد / المدى

التقى رئيس حكومة إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، أمس الأحد، الرئيس الإيراني حسن روحاني، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني في العاصمة طهران.

اعتبر الرئيس الإيراني حسن روحاني، أنّ إقليم كردستان جزء مهمّ من العراق ويضطلع بدور مهمّ في تعزيز أمنه واستقراره، مشدداً على أنّه "يجب الاهتمام بتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة سعي بعض القوى لزعزعة أمن واستقرار المنطقة".

وقال الرئيس الإيراني خلال استقباله رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، وفقاً لما أفادت به وكالة مهر للأنباء "إنّنا ندعم العراق الموحّد، وإن جميع القوميات في منطقتنا يجب أن تحصل على حقوقها في إطار الدستور ووحدة الأرض".

ولفت روحاني إلى أنّ "المستثمرين الإيرانيين مستعدّون للمشاركة في مشاريع تطوير الإقليم"، مشيراً إلى أنّ "الدفاع عن سيادة الدول وتثبيت الحدود الجغرافية في المنطقة مهمّة تقع على عاتق دول وقوميات المنطقة".

وشدد الرئيس روحاني على ضرورة "تعزيز علاقات الشعبين في إيران والعراق أكثر من السابق، ولا يجب السماح تحت أي ذريعة كانت زعزعة أمن واستقرار دول المنطقة".

وأشار روحاني إلى أنّ "إقليم كردستان جزء مهمّ من العراق ويضطلع بدور مهمّ في تقوية أمنه واستقراره وهذا ضروري لتطوّر الإقليم".

بدوره، أكد رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني أنّ "سلطات الإقليم لن تسمح باستخدام أراضيها لأي تهديد محتمل ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية".

وأضاف بارزاني، "نريد دائماً عراقاً موحداً ونعتقد أن على جميع الاطراف الالتزام بالدستور العراقي، والسعي لحل المشكلات في إطار الدستور".

وأشاد رئيس حكومة إقليم كردستان بـ"دعم إيران اللا محدود للشعب والحكومة العراقية وخاصة إقليم كردستان في التصدي لهجوم زمرة داعش الإرهابية"، مضيفاً "نحن نثمّن دوماً مساعدات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للعراق في التصدي للإرهابيين".

ووصل وفد إقليم كردستان الذي ترأسه بارزاني إلى طهران في وقت متأخر من يوم الأحد، وعقد أول اجتماعاته مع الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني. وأكد شمخاني، خلال اللقاء أن بلاده "ستبذل كل جهودها للتأكيد على الحوار والتعاون مع بغداد".

تضمّنت تعديل قانوني الأحزاب والعفو العام وإقالة وزراء حقّقت معهم

النزاهة تسلّم الرئاسات الثلاث خارطة طريق من 43 فقرة لمحاربة الفساد

بغداد / المدى

وضعت هيئة النزاهة، أمس الأحد، خارطة طريق لمكافحة الفساد في العراق. وأرسلت هذه الخارطة الى الرئاسات الثلاث ومؤسسات الدولة.

وتضمن "الخارطة" ٤٣ فقرة أبرزها تعديل بعض نصوص قانون الأحزاب السياسيّة، وتعديل قانون العفو العامّ، لأنه أغلق آلاف القضايا ومنها قضايا فساد كبرى شملت وزراء ومُحافظين.

وقالت هيئة النزاهة، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنها "وضعت خارطة طريق لمكافحة الفساد في العراق، مُبيّنةً أنّها "تُوضحُ الإجراءات التي ينبغي للحكومة ومجلس النوّاب ومُؤسّسات الدولة الأخرى الأخذ بها في المديَين القريب والبعيد".

وأكّدت هيئة النزاهة أنّ "الخارطة التي أُرسلت إلى رئاسات الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النُوّاب، فضلاً عن مُؤسّسات الدولة المُختلفة، رسمت خطوطاً عريضة لعمل تلك الجهات؛ انسجاماً مع دعوات مكافحة الفساد التي أطلقتلها الحكومة والبرلمان في الوقت الراهن".

وبينت أن "الخارطة دعت مجلس النُوّاب في المدى القريب للإسراع في سنّ بعض التشريعات لتطوير منظومة مكافحة الفساد القانونيَّة، مثل قانون الكسب غير المشروع – المُعدّ من الهيئة، وقانون مكافحة الفساد، وتعديل التشريعات التي لا تتناسب مع منظومة مكافحة الفساد، كقانوني العقوبات وأصول المحاكمات الجزائيَّة؛ لغرض تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الفساد وتغيير التكييف القانوني – عبر التدخّل التشريعيّ – لجرائم الاعتداء على المال العامّ لتغدو جنايات جميعها".

وطالبت هيئة النزاهة بـ"إعادة النظر بقانون الأحزاب السياسيَّة لتعديل بعض نصوصه التي لا تنسجمُ مع توجُّهات مكافحة الفساد، إضافة إلى تعديل قانون العفو العامّ؛ بغية عدم شمول جرائم الفساد بأحكامه، إذ أفضى هذا القانون إلى غلق آلاف القضايا التي حقّقت فيها الهيئة وأحالتها إلى القضاء، منها قضايا فساد كبرى شملت وزراء ومُحافظين"، مبيّنةً أنها "أعدّت مُسوّدة التعديل المطلوب، فضلاً عن اقتراحها إصدار قرار من البرلمان يُبيحُ نشر وبثّ المحاكمات المتعلّقة بقضايا الفساد المحالة من الهيئة إلى القضاء أمام الرأي العامّ".

وفي ما يخص الشقّ الحكومي فقد طالبت هيئة النزاهة، بـ"ضرورة إعادة تقويم القيادات الإداريَّة المُتقدّمة وإبعاد الضعيف ومن تحوم حوله الشبهات منهم، وإقالة الوزراء، على وفق الآليات الدستوريَّة، الذين سبق أن حقّقت الهيئة معهم في قضايا مُهمَّة، وإقرار الستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحة الفساد التي أعدّتها الهيئة وأحالتها إلى مجلس الوزراء منذ عامين، وتوفير الضمانات الكافية لقضاة النزاهة، والتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى؛ بغية الاكتفاء بتحقيقات الهيئة وعدم المطالبة بالتحقيقات الإداريَّة في قضايا النزاهة إلا في الأمور الفنيَّة التي تستلزم ذلك حتماً".

وعلى المدى البعيد، شدّدت الخارطة التي قدمتها هيئة النزاهة، على "ضرورة قيام مجلس النُوّاب بعدم منح الثقة في الحكومة المُقبلة لأيّ شخص مُتورّط بقضايا الفساد أو من سبقَ أن حقّقت معه الهيئة ودانته (..) حتى مع عدم وجود حكم بالإدانة بحقّه، كذلك عدم منح الثقة للمُشمولين بالعفو العامّ ولمن امتنع من الإفصاح عن ذمّته الماليَّة".

كما طالبت هيئة النزاهة، البرلمان بـ"تأليف لجنة مُتخصّصة بإعادة النظر في منظومة مُكافحة الفساد القانونيَّة تتألّف من مُمثّلين عن السلطة القضائيَّة وهيئة النزاهة ومجلس الدولة، ولجنة أخرى تتألّف من النوّاب المعروفين بنزاهتهم وسيرتهم الحسنة وبرئاسة أحد أعضاء هيئة رئاسة المجلس، تنحصر مهمّتها بتلقّي الشكاوى حول ما يُزعَمُ من قيام بعض أعضاء البرلمان بعمليّات ابتزاز أو ما شابه، وتنظيم آلية رقابيَّة برلمانيَّة تفضي إلى إيقاف التعاطي مع ما يُزعَمُ أنّها ملفات فساد عبر وسائل الإعلام من دون المرور بالقنوات القانونيَّة والقضائيَّة".

ودعت هيئة النزاهة الى "سنّ قانون يُلزم الأحزاب والتكتُّلات السياسيَّة بإلغاء اللجان الاقتصاديَّة التي تُهيمن على عقود الوزارات خلافاً للقانون، وتفعيل مجلس الخدمة العامّة الاتّحاديّ شريطة أن يتمّ اختيار أعضائه بأسلوب مهنيٍّ بعيد عن التجاذبات السياسيَّة الحزبيَّة، وبخلاف ذلك سيغدو هذا المجلس مُشكلة لا حلاً، وسيُفضي إلى أن تكون المحاصصة مُشرعنةً".

وطالبت الهيئة بـ"إضافة نصٍّ في قانون الانتخابات المُزمع سنّه يقضي بعدّ جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون الهيئة من الجرائم المُخلّة بالشرف".

ودعت هيئة النزاهة "الحكومة إلى توخّي الدِّقّة في اختيار الوزراء، وعدم ترشيح من شملهم قانون العفو العامّ لمنصب الوزارة، أو من يؤمن بجواز أخذ المال العامّ؛ لكونه مجهول المالك والقيام بطلب سحب الثقة مباشرةً عمّن يخلّ بالمعايير التي تضمّنتها الخارطة، من دون التربُّص إلى انتهاء مُدّة الولاية الدستوريَّة للحكومة".

وأشارت هيئة النزاهة الى ضرورة "إنشاء محكمة مُتخصّصة بمحاكمة المسؤولين الرفيعي المستوى مع توفير الضمانات اللازمة لحماية قضاتها، والإفادة من إمكانات المحكمة الجنائيَّة العراقيَّة العليا، وغلّ يد الوزارة عن التعاقدات المُهمَّة والكبيرة، وأن تعهَد إلى جهة مركزيَّة تعتمد أسلوب التعاقدات الإلكترونيَّة وإنهاء عمل لجنة الشؤون الاقتصاديَّة في مجلس الوزراء".

وشددت الهيئة على "المضي في مشروع الحوكمة الإلكترونيَّة والنافذة الإلكترونيَّة، والاهتمام باختيار القيادات والملاكات الإداريَّة العاملة في المنافذ الحدوديَّة، وتفعيل الرقابة الداخليَّة في الوزارات والمؤسَّسات وإيلائها الأهميَّة".